السفارة الدنماركية تمتنع عن دفع ٢٠٠ الف دولار لعاروري والمفوضية تدفع له ملايين الدولارات دون حسيب

ستة من مفوضي الانتخابات يمثلون شهوداً امام هيئة النزاهة حول عقد رامن

التحقيق في اصدار شيكات بملايين الدولارات من دون تخويل شرعي

يمثل خلال الايام القليلة المقبلة ستة من اعضاء مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات شهوداً امام هيئة تحقيق النزاهة لتدوين اقوالهم في قضية العقد الذي وقعه السيد عادل اللامي المدير العام التنفيذي في مفوضية الانتخابات مع شركة وهمية تدعى رامن ونتج عنه ضياع الملايين من الدولارات.

بغداد / المدى

وكان القاضي راضي حمزة الراضي رئيس هيئة النزاهة قد وجه بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢ وبالرقم ٦٥٦١ رسالة طلب فيها من الدكتور عبد الحسين الهنداوي والدكتور فريد ايار والسيد عز الدين المحمدي والسيدات عائدة الصالحي وحمدية الحسيني وسعاد الجبوري الادلاء بشهاداتهم حول العقد المذكور.

وتقول مصادر مطلعة ان العقد المذكور والبالغة قيمته اكثر من ستة ملايين دولار تم التوقيع عليه خلافا للسياقات المعهودة فلم يتم اخذ رأي مجلس المفوضين به وكذلك قيام السيد اللامي بتخويل موظفين صغار من الادارة الانتخابية ومن دون علم مجلس المفوضين للتوقيع على شيكات بالملايين ودفعها الى شخصية احتيالية يدعى فراس عبد الله عاروري (فلسطيني) وباسمه الخاص علما بأن هذا الشخص من العراق بعد ان كانت المفوضية قد اصدرت بحقه مذكرة القاء قبض ومنع سفر.

واشارت المصادر الى ان هذه القضية التي ما زالت موضوعة على نار حامية، مثلت الشرارة الاولى لاجراء المزيد من التحقيقات الاخرى في الادارة الانتخابية وبشكل خاص على عقود الاعلام والطباعة التي وقعها المدير العام التنفيذي وقد اظهرت تحقيقات اللجان ان هناك الكثير من التجاوزات والاخطاء المالية والادارية والحسابية مما دفع مجلس المفوضين الى عقد جلسة له بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢ اصدر فيها قرارا بسحب يد السيد عادل اللامي المدير العام التنفيذي من وظيفته الى حين الانتهاء من التحقيقات التي تجريها مفوضية النزاهة.

وبالرغم من ان السيد اللامي انكر في تصريحات صحفية صدرت عنه في الايام القليلة الماضية بوجود مثل هذا القرار الا انه قدم بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٦ اعتراضا الى المجلس طلب منه سحب قرار سحب اليد الا ان المجلس وفي جلسة عقدها الخميس الماضي ابلغ اللامي انه يرد اعتراضه ويبقي على قرار سحب اليد مع جميع الحيثيات والاسباب الموجبة له.

وتقول مصادر مطلعة ان اعتراض اللامي على القرار استند على رسالة كان قد وجهها النائب الاول لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية الى مجلس المفوضين نبه فيها الى ان قرار سحب يد السيد اللامي غير شرعي. الا ان الدكتور عبد الحسين الهنداوي رئيس مجلس المفوضين بعث برسالة جوابية الى الشيخ العطية ذكر فيها ان سحب يد المدير العام التنفيذي من وظيفته صحيح وقانوني ويتطابق مع نص كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم ١٠٧٤ والمؤرخ في ٢٠٠٦/٥/١٥ الذي طلب من مجلس المفوضين الاستمرار في العمل وادارة شؤون الافراد والمحافظة على الممتلكات والسجلات والوثائق الرسمية الخاصة بالمفوضية.

وذكرت رسالة الهنداوي ان قرار مجلس النواب المرقم ١٥٣ الصادر في ٢٠٠٦/٥/١٠ القاضي باستمرار المفوضية بمهام تصريف اعمالها التنفيذية لمدة ثلاثة اشهر من التاريخ المذكور لم يقصد بأي حال من الاحوال الغاء العمل بالامر رقم ٩٢لسنة ٢٠٠٤ الذي نص في القسم (٤) الخاص بصلاحيات مجلس المفوضين ان " للمجلس وحده دون غيره صلاحية اعلان وتنفيذ وتطبيق الاحكام التنظيمية والقواعد والاجراءات والقرارات.

واشارت الرسالة الى ان قرار مجلس المفوضين المتضمن سحب يد السيد المدير العام التنفيذي هو اجراء احترازي يجيزه قانون المفوضية ويقع ضمن صلاحيات مجلس المفوضين كما يقتضيه التحقيق ويتطابق مع جميع القوانين المرعية في الدولة المتعلقة بالحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد الاداري.

وذكر الهنداوي في رسالته الى ان قانون المفوضية الذي نص في قسمه السابع على انه " لايجوز استئناف قرارات المجلس الا امام الهيئة الانتخابية الانتقالية المشكلة في مجلس القضاء الاعلى، الامر الذي يحفظ للمدير العام التنفيذي حق الطعن بقرار مجلس المفوضين اعلاه امام الجهات القضائية المختصة.

وعلى صعيد آخر اعفى المجلس في الاجتماع الذي عقده بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٦ المدير العام التنفيذي من المشاركة في جميع اللجان التي كان يشارك فيها كونه مسحوب اليد، كما انهى العقد الشهري للسيد حارث محمد حسن معاون المدير العام التنفيذي لعدم تنفيذه قرارات المجلس بعد ان ابلغ بها رسميا والاشهار بذلك علانية ورفضه المثول امام اللجنة التحقيقية للتحقيق معه حول ما نسب اليه وتحدثه بكلمات غير لائقة ضد اعضاء مجلس المفوضين. مما تتعارض هذه الافعال مع المعايير الوظيفية التي يفترض ان يتحلى بها اي موظف في جهاز الدولة.

هذا وقد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل جميع الاوراق التحقيقية للسيد حارث محمد حسن الى القسم القانوني في امانة سر المجلس للنظر في اقامة دعوى " قذف واساءة سمعة وسب وشتم ضد اعضاء في مجلس المفوضين.

وكان مجلس المفوضين قد رفع إلى هيئة الرقابة المالية ومفوضية النزاهة والجهات المسؤولة الاخرى التقرير الخاص المتعلق بقيام المدير العام التنفيذي السيد عادل اللامي بتخويل بعض موظفي الادارة الانتخابية التوقيع على صكوك بملايين الدولارات ومنحها لجهات غير معلومة متجاوزاً بذلك الموافقات الضرورية من قبل مجلس المفوضين الذي هو السلطة العليا في المفوضية.

وقال مسؤول في المفوضية ان السيد اللامي المسحوب اليد والممنوع من الدخول إلى مباني المفوضية كان قد خول السيد حارث محمد حسن معاونه التنفيذي وبالخطاب الموجه إلى مصرف الرشيد حيث حسابات المفوضية المرقم ٥ والمؤرخ في ٥ / ١٠ / ٢٠٠٤ التوقيع على جميع الصكوك وعلى المستويات المختلفة من الحسابات وفعلاً اصدر السيد حارث محمد حسن بعد ذلك الكثير من الصكوك ومنها الصك المرقم ٨٤١١٥٨٠ والمؤرخ في ٢٠٠٥/١/٢٧ بمبلغ مليون و٣٧٧ الفاً و٣٨ دولاراً وبالاسم الشخصي للسيد فراس عبد الله عاروري الذي ادعى انه يملك شركة باسم رامن واحتال على العراق بمبلغ يزيد على الخمسة ملايين ونصف وهرب إلى الاردن حيث يعيش حياة مترفة هناك.

وذكر المسؤول في المفوضية حتى تكتمل صورة السحوبات والتلاعب بالمال العام فقد قام السيد اللامي باستبعاد جميع المفوضين من التوقيع وخول صديق آخر له عينه كمدير اداري في المفوضية وهو السيد صفاء كريم محمد بالتوقيع على الصكوك الصادرة من المفوضية بموجب كتاب رقم ٢١١٤ في ٢٠٠٥/١١/٢٠ ارسله إلى مصرف الرشيد فرع الصالحية.

واشار المسؤول ان الاكثرية في مجلس المفوضية بعثت برسالة رسمية إلى ديوان الرقابة المالية ومفوضية النزاهة تقول فيها انها غير مسؤولة عن جميع السحوبات التي اجراها المدير العام التنفيذي بموجب الشيكات التي لم يوقع عليها أي من المفوضين وهي لا تتحمل اية مسؤولة مالية أو ادارية وان المسؤول الاول والاخير هو المدير العام التنفيذي الذي لم يأخذ الموافقات اللازمة والاصولية من المجلس لتخويل الآخرين.

والمعروف ان السيد عادل اللامي كان قد وقع على شيكين مع موظفين صغيرين من الادارة الانتخابية الشيك الاول برقم ٨٤١١٥٩٣ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٧ بمبلغ مليونين و٧٥٤ الفاً و٧٦ دولاراً والشيك الآخر برقم ٨٤١١٥٩٣ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٠ بمبلغ مليون و٢٣٥ الفاً و٥١٣ دولاراً. وقد منحت هذه الشيكات و"بالاسم الشخصي" خلافاً للقواعد المحاسبية للسيد فراس عبد الله عاروري (شركة رامن المزعومة) حيث تسلمها مع الصك الذي وقعه السيد حارث محمد حسن معاون المدير العام وهرب من العراق رغم وجود منع سفر والقاء قبض عليه.

وذكر المسؤول ان مجلس المفوضين ابدى الاستعداد الكامل لتسلم اجهزة الاعلام صوراً ضوئية عن جميع الصكوك والرسائل التي تخص هذه الحالة كما انها بصدد تهيئة الكثير من الوثائق الاخرى التي سيتم اعلام الشعب العراقي بها ليعلم من هم هؤلاء الذين يلعبون بقوته ويمتصون دمه وعرقه.

إلى ذلك كشف تقرير اميط اللثام عنه مؤخراً ان المدعو فراس عبدالله عاروري صاحب شركة رامن للاعلان الوهمية احتال على السفير الدنماركي في بغداد السيد ثوربن كيترمان للحصول على مبلغ ٢٠٠ الف دولار لقاء اعلانات انتخابية للعراق وان السفارة وثقت به بعد ان ابرز لهم عقوداً موقعة مع السيد عادل اللامي المدير العام التنفيذي في المفوضية الانتخابية ومع المؤسسة الدولية للانظمة الانتخابية الامريكية (ايفيس) التي تعمل داخل المفوضية.

ولم يشر التقرير الذي كتبه السيد صفوت رشيد صدقي عضو مجلس المفوضين وقدمه الى المجلس بتاريخ ٦/١٩ /٢٠٠٦ الى الشخص الذي اوعز الى المدعو عاروري مراجعة السفارة الدنماركية للحصول على عقد منها علما بأن المدعو عاروري كان قد اتخذ له مكتباً مجاوراً لمكتب المدير العام ومعاونه في الادارة الانتخابية السيد حارث محمد حسن داخل المفوضية على اساس القيام بالملاحقة والمتابعة اليومية لتطبيق العقد الذي ابرم مع المفوضية وعقد صداقات مع بعض المسؤولين في الادارة الانتخابية .

وقال السفير الدنماركي انه ابلغ المفوضية والامم المتحدة وايفيس بتوفر ٢٠٠٠٠٠ دولارمخصصة من الحكومة الدنماركية للاعلام الانتخابي .

ويشير تقرير السيد صدقي ان السفير الدنماركي قال له انهم وثقوا بهذه الشركة بعد ان شاهدوا العقود التي ابرمتها مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

والمعروف ان المدير العام التنفيذي كان قد وقع عقداً مع الشركة الوهمية تلك بحدود ستة ملايين دولار دون اخذ موافقة مجلس المفوضين كما وقع عقد آخر باكثر من نصف مليون دولار مع الشركة ذاتها بواسطة التعاقد المباشر ودون استدراج عقوداً او اخذ موافقة المجلس وفوض احد مساعديه وهو السيد حارث محمد حسن التوقيع على الصك المرقم ٨٤١١٥٨٠ الصادر في ٢٠٠٥/١/٢٧ بمبلغ مليون و٣٧٧ الفاً و٣٨ دولاراً دفع بالاسم للمدعو عاروري من اصل ثلاث دفعات سحبت للموما اليه على مصرف الرشيد الصالحية.

وكان المدير العام التنفيذي قد منح المدعو عاروري وباسمه الشخصي صكاً بمبلغ ٢ مليون و٧٥٤ الفاً و٧٦ دولار بموجب الصك المرقم ٨٤١١٥٦٠ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٧ وصك آخر بمبلغ مليون و٢٣٥ الفاً و٥١٣ دولاراً بموجب الصك رقم ٨٤١١٥٩٣ في ٢٠٠٥,/٣/١٠

وبذلك يكون السيد عاروري قد حصل على مبلغ بحدود ٥ ملايين ونصف المليون لقاء عمل لم يتم التأكد منه في ٢٧ يوماً فقط.

ويقول السيد رشيد صدقي في تقريره ان السفير الدنماركي ابلغه بان السفارة عند قيامها بتدقيق الايصالات المقدمة من (رامن) وقدمتها الى اجهزة الاعلام كالصحف والقنوات التلفزيونية لتتأكد منها انكرت الاجهزة الاعلامية هذه الايصالات وعائديتها لها لا من حيث العنوان بأعلى الصفحة ولا اللوكو ولا المضمون مما يعني بان الوثائق التي قدمها عاروري للسفارة الدنماركية مزورة.

ويذكر ايضا ان المدير العام التنفيذي اتصل به قبل ايام مستفسراً عما آل اليه الموضوع وافهمه بان السفارة لم تبعث بالرسالة الموعودة فطلب منه متابعة الموضوع "لانه بات يسمع لغطاً حوله من مصادر اخرى"!!!

ويذكر تقرير السيد رشيد صدقي ان السفارة قابلت فراس عاروري الذي ادعى انه يرأس شركة رامن وشركة ثانوية اسمها (موج البحر) وقال ان من "مناقب رامن بانها ابرزت وصلاً للسفارة بمبلغ (١٣٠٠٠,-) دولار لاعلان تلفزيوني مدته دقيقة ونصف فقط وعند عرضه على القناة التلفزيونية المنسوب اليها الايصال قالوا بانهم في العادة يتقاضون ٣٠٠٠ دولار فقط لمثل هذا الاعلان.

ويقول السيد رشيد صدقي في تقريره انه تسلم بتاريخ ٦/١٧ /٢٠٠٦ برقية من السفير الدنماركي يقول فيها ان شركة (رامن) عجزت عن ابراز المستندات المطلوبة وبينها نسخ من الصحف التي يزعمون بانهم نشروا الاعلانات فيها وبأنهم تبعاً لذلك لن يدفعوا الى الشركة اية اموال واضاف بان احدى القنوات التي ورطت في هذه الفبركة قررت رفع دعوى قضائية بحق رامن ايضاً.

وعلق مسؤول في المفوضية على التقرير الجديد الذي كشف النقاب عنه بقوله: ان السفارة الدنماركية بما لديها من امكانات محدودة اكتشفت مباشرة التزوير في الايصالات التي جاءت بها (رامن) اليها ولم تدفع لها اية مبالغ وهنا يبرز السؤال لماذا لم تستطع الادارة الانتخابية في المفوضية ومديرها العام السيد عادل اللامي فعل ذلك. ولماذا استعجل هو ونائبه منح عاروري مبلغاً بحدود خمسة ملايين ونصف المليون دولار دون التحقق من ايصالات الشركة و٩٠٪ منها مزور.

ويقول المسؤول ان اللجنة التحقيقية، عندما كانت تواصل عملها في التحقق من ايصالات وعقد رامن كان هناك من يحاول ايجاد المنافذ لتسديد المبالغ الاخرى لعاروري بهدف غلق القضية برمتها كما ان تلك اللجنة لم تستطع الحصول على الكثير من الوثائق التي يفترض ان تكون تحت يد اللجنة لاجراء تحقيق مكتمل عما نشر في الصحف ووزع في العراق من مطبوعات وبوسترات يفترض ان تكون قد اعدت بموجب العقد المذكور .

والمعروف ان اجهزة الاعلام العراقية لعبت دوراً بارزاً في كشف هذه القضية التي تناولها تقرير ديوان الرقابة المالية ثم اصبحت المسألة بعهدة مفوضية النزاهة حيث استدعى قاضي تحقيق مفوضية النزاهة الاسبوع الماضي ستة من اعضاء مجلس المفوضين للادلاء بشهاداتهم حول عقد شركة رامن الوهمية . وهم الدكتور عبد الحسين الهنداوي، الدكتور فريد ايار ، السيد عز الدين المحمدي، السيدات عائدة الصالحي، حمدية الحسيني وسعاد محمد جلال الجبوري.

والمعروف ان اللجنة التحقيقية التي وضعت تقريرها قبل اشهر عديدة طلبت من المدير العام التنفيذي الاجابة على العديد من الاستفسارات الا انه رفض ذلك مما جعل مجلس المفوضين يتخذ بحقه اجراءات مندرجة منها سحب صلاحياته المالية بعد اكتشاف تخويله لصغار الموظفين التوقيع على الصكوك بملايين الدولارات ثم وصل الامر الى سحب يده من الوظيفة وذلك بموجب القرار رابعاً الوارد في المحضر ١٨٥ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢ وانهاء عقد معاون المدير العام السيد حارث محمد حسن لتطاوله على اعضاء المجلس وعدم تطابق سلوكه مع السلوكيات الوظيفية المعتادة ونصوص نظام موظفي انضباط المفوضية.

في الحدث الأمني

مقتل ارهابي والقبض على ٩ آخرين واعتقال ١١ من المشتبه بهم ◆ استشهاد ٨ وجرح ٣ في كركوك ◆ قصف معسكر ايكو في الديوانية ◆ مقتل جندي امريكي

بغداد –المحافظات / المدى – وكالات

افاد مصدر في وزارة الدفاع امس بمقتل ارهابي والقاء القبض على ٩ من الارهابيين واعتقال ١١ من المشتبه بهم وملاحقة الفلول الارهابية في قواطع العمليات.

واضاف المصدر انه تم تنفيذ ١٥٣ دورية و١١٤ سيطرة و٢ كمين ضمن مسؤولية الفرقتين السادسة والتاسعة في قاطع بغداد.

وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه: تم القاء القبض على ٤ من المشتبه بهم وتنفيذ ٦ دوريات ونصب ٥ كمين ضمن مسؤولية قيادة الفرقتين الثانية والثالثة ضمن قاطع الموصل.

واكد المصدر انه تم القاء القبض على ٨ ارهابيين مطلوبين وتنفيذ ١٧٣ واجب دورية و٤ واجبات كمين و٣ سيطرات ضمن قاطع الرمادي.

واضاف: تعرض احد ضباط اللواء الثاني / فق ٣ الى محاولة اغتيال وتم الرد على الارهابيين وقتل احدهم واعتقال آخر والقاء القبض على ٧ من المشتبه بهم وتنفيذ ٣٣ دورية.

واعلن مصدر في الشرطة من مدينة كركوك استشهاد ثمانية اشخاص بينهم ستة من رجال الشرطة وجرح ثلاثة آخرين بانفجار عبوة ناسفة ضد دورية للشرطة في بلدة الحويجة.

وقال المصدر مفضلا عدم الكشف عن هويته: "استشهد ثمانية اشخاص بينهم ستة من رجال الشرطة واصيب ثلاثة مدنيين بجروح بانفجار عبوة ناسفة".

واضاف: ان "الانفجار وقع منتصف أمس الثلاثاء مستهدفا دورية للشرطة قرب محطة حافلات بلدة الحويجة.

وعلى صعيد منفصل اعلن الجيش الاميركي في بيان له أمس الثلاثاء وفاة جندي اميركي متأثرا بجروح اصيب بها جراء انفجار عبوة ناسفة على دوريته جنوب بغداد.

وقال البيان ان "الجندي توفي جراء جروح خطرة اصيب بها في انفجار عبوة ناسفة استهدفت آليته في جنوب بغداد أمس الاول".

وفي بابل اعلن الجيش الامريكي أمس انه نسف احدى الطرق التى يستخدمها المسلحون في المحافظة.

وذكر بيان للجيش الامريكي أمس "ان القيام باعمال التفجير هو عمل اعتيادي يقوم به جنود الوحدة ٧٣ من اللواء الثاني في الفرقة الامريكية الرابعة لمحاصرة المسلحين ومنعهم من الهرب".

وطبقا للبيان فقد قام الجنود الامريكيون قبل عشرة ايام بعملية (قطع الكوبرا) العسكرية لتدمير طريق للمسلحين الذي كان مستغلا لمرور السيارات عبر احدى القنوات كطريق للهرب بعد قيامهم بزرع العبوات الناسفة في منطقة الحصوة.

ونقل البيان عن النقيب آرون شاينبيرك آمر الفصيل في فوج المشاة الثامن ان المهمة تهدف الى منع الارهابيين من السيطرة على المنطقة موضحا " لقد قمنا بعملية النسف بواسطة المتفجرات التي عثرنا عليها في مخبأ للاسلحة والقنابل في المنطقة.

وفي تكريت عثرت شرطة المدينة صباح أمس الثلاثاء على رأس فتاة مجهولة الهوية ،وعند اقتراب أحد المواطنين منه انفجر (الرأس) الذي كان مفخخا.. مما أدى إلى استشهاد المواطن .

وقال مصدر في الشرطة "عثرت مفارز الشرطة صباح أمس على رأس يعود إلى فتاة مجهولة الهوية ، يقدر عمرها بنحو (١٨عاما)، في مكان منقطع شرق تكريت.. ووضع (الرأس) على كيس ،ولا أثر لجثة الفتاة."

وأضاف المصدر ،الذي طلب عدم ذكر اسمه: أنه "عند إقتراب أحد المواطنين من الجثة بقصد تصويرها.. إنفجر الكيس ،مما أدى إلى مصرع المواطن على الفور.. حيث تبين أن الكيس كان يحوي عبوة ناسفة بقصد تفجيرها على رجال الشرطة عند إقترابهم من الجثة."

وفي النجف القت الاجهزة الامنية في المحافظة القبض على احد كبار الارهابيين الذي اعترف اثناء التحقيق بقتله اكثر من مائة مدني.

جاء ذلك في بيان اصدرته محافظة النجف وحصلت (المدى) على نسخة منه.

واضاف البيان: تم القاء القبض على الارهابي (ع. ن . ج) من اهالي اليوسفية اثناء محاولته الدخول الى محافظة النجف عن طريق المفارز الامنية في سيطرة النجف – بابل وقد اعترف اثناء التحقيق بقتله اكثر (١٠١) من المدنيين الابرياء وقيامه بالعديد من العمليات الارهابية في مناطق جنوب بغداد. واختتم البيان بالقول ان التحقيق معه مستمر لمعرفة الجماعات الارهابية التي يعمل معها.

وفي الديوانية تعرض معسكر ايكو في المدينة فجر الليلة الماضية الى قصف باربعة صواريخ كاتيوشا وقذائف الهاون.

وذكر شهود عيان: ان معسكر ايكو تعرض فجر امس لقصف بصواريخ الكاتيوشا وقذائف الهاون. واكدوا سقوط خمسة صواريخ داخل المعسكر دون صدور بيان يؤكد ذلك.

من ضحايا الاعمال الارهابية .. امس